اي اتصاف الذات بها اذ لا معنى لوجوبها له الا اتصافه بها وعلم
ان وجود الحوادث يدل على ثلاثة مطالب الاول اتصاف الذات
بهذه الصفات الثاني وجوبها اي كونها قديمة باقية الثالث
عموم التعلق للمتعلق منها فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن
والعلم بجميع اقسام الحكم العقلي اما وجه دلالته على
اتصاف الذات بها فلانه لو انتفت القدرة جاء العجز والعاجز
يستحيل ان يصدر منه شيء وبالارادة يتخصص بعض الجائزات
بدلا عما يقابلها فلو انتفت لزم ان يبقى كل حادث على عدمه
وبالعلم يتميز المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفى العلم
بها لانتفت ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها
وبالحياة يتاتى الاتصاف بهذه الصفات فلو انتفت لانتفت
فلا يوجد شيء من الحوادث فان قيل لا نسلم انه لو انتفت
الارادة يبقى كل حادث على عدمه الاصلي وسنده لا منع
ان صانع العالم فاعل بالاختيار بل نقول انه فاعل بالتعليل
او بالطبع قلنا لو كان الامر كذلك لكان العالم قديما
لوجوب اقتران العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها كيف
وقد سبق البرهان القاطع على حدوثه فان قيل لزوم القدم
على تقدير كون الصانع علة واضح واما على تقدير كونه
طبيعة فلا لما علم من عدم وجوب اقتران الطبيعة بمطبوعها
لو كان تاثيرها متوقفا على حصول الشرط وانتفاء الموانع
فلم لا يقال ان صانع العالم طبيعة وانما لم يوجد معها العالم
ازلا لوجود مانع منع منه حينئذ ولما عدم ذلك المانع

وجدا ولتخلف

وجدا ولتخلف شرط فوجد فيما لا يزال قلنا اما الاول
فباطل لانه يستلزم ان لا يوجد العالم ابدا لما فرض من قدم
المانع والقديم لا ينعدم وان فرض المانع حادثا لزم ان يكون
العالم قديما لتجرد الطبيعة في الازل عن المانع ثم فرض المانع
حادثا مانع قدم الطبيعة المؤثرة فيه لا يصح الا اذا فرض انه
يتوقف على عدم مانع اخر قبله ثم كذلك فيكون هذا
الفرض مستحيلا لما فيه من حوادث لا اول لها واما الثاني
فكذلك ايضا لوجوب نقل الكلام الى حدوث ذلك الشرط مع
ان الطبيعة المؤثرة فيه وفي غيره قديمة فان قيل تاخر
المانع لمانع ازلي يلزم ما سبق وهو استحالة عدم المانع
الازلي فيستحيل وجود الشرط المتوقف على عدمه ويلزم
ان يستحيل ايضا وجود العالم الموقوف على وجود الشرط
الذي انتفت استحالته وان قيل بعد الشرط نقلنا الكلام
اليه ولزم فيه ما لزم في الاول وذلك يؤدي الى تسلسل شروط
لا نهاية لها مجتمعة كلها في الازل ولا احد لانه يلزم احتياج كل
شرط الى شرط مقارن له الى غير نهاية وهذا خلاف ما يلزم في
تقدير الموانع الحادثة فان اللازم فيه حوادث متعاقبة لا اول
لها ليس لها تجتمع في ازل واحد كما لزم ذلك في تقدير الشروط
الحادثة وبالجملة فاللازم في تقدير موجد العالم موجبا بالذات
علة او طبيعة لا فاعلا بالاختيار احد امور ثلاثة اما قدم
العالم او التسلسل مع الاقتران او حوادث متعاقبة لا اول
لها وكلها مستحيلة على القطع واما وجه دلالته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)